التضارب بين المعيار والاستعمال في النحو العربي: «رُبَّ» نموذجاً

فـــــوزي حـــســـــن الشايـــب

حصل على الدكتوراه في النحو والصرف من جامعة عين شمس ، القاهرة **1983**م .
يعمل أستاذاً بجامعة اليرموك ، إربد ، الأردن .

المجلة العربية للعلوم الإنسانية
العدد 19/74

الملخص

يُعالج هذا البحث موضوع المفردة القواعدية «رُبَّ» ملقياً الضوء على مختلف وجهات نظر القدماء بشأنها ؛ من حيث طبيعتها ودلالتها وعاملها ومجرورها . وقد بين البحث أثر النزعة المنطقية في صياغة كثير من المواقف والأحكام التي دعا البحث إلى التخلص منها واطّراحها ، ودعا بدلاً من ذلك إلى وجوب التركيز على الاستعمال ، والاعتماد عليه في تقرير الأحكام اللغوية ، وضرورة تعديل المعيار وفق الاستعمال ؛ كي يكون منسجما مع الواقع اللغوي .

اللغة بنية لا تخضع لغير نظامها الخاص . وهذه حقيقة ثابتة ومعروفة ، وقد حرصت اللسانيات الحديثة على التمسك بها والسير على هديها في معالجة المسائل اللغوية لتضفي عليها صفة العلمية ، وتوفر لها عنصر الدقة والموضوعية ، إذ لطالما عانت هذه الدراسات كثيراً فيما مضى ، نظراً إلى إخضاعها لمعايير لا تناسبها ، بل تجافي طبيعتها ، ونقصد بذلك هيمنة المنطق وأحكامه على الدراسات اللغوية بشكل عام ، والدراسات النحوية بشكل خاص ، فالناظر في كتب النحو يلحظ أن كثيراً من المعالجات النحوية هي محاكمات منطقية ، بعيدة كل البعد عن روح اللغة ونواميسها ؛ إذ اللغة ظاهرة اجتماعية في المقام الأول ، تخضع لما يخضع له المجتمع من أحكام ، فلها منطقها الخاص الذي يتفق وطبيعتها . والذي يؤخذ على الدراسات النحوية التقليدية هو ميلها في كثير من الأحيان إلى تجريد اللغة من منطقها الخاص ، وإخضاعها للمنطق العقلي المجرد الذي لا يتفق دائماً وأبداً مع المنطق اللغوي ، «ذلك أن المنطق صور مجردة لا يحكم فيها إلا الفكر المجرد ، وهي لا تقيم وزناً للواقع المحسوس في كثير من الأحيان ، ولا تعتد به إذا عارض قضايا المنطق»[1] .

ومن أبرز الأمثلة على أثر المنطق في الدراسات النحوية معالجة النحاة لـ«رب» .

لقد اختلف النحاة بشأنها كثيراً ، وذهبوا فيها مذاهب شتى ، وقد سجل لنا ابن السراج (316 هـ) هذه المسألة في أصوله فقال :[2] «و«رب» حرف قد خولف به أخواته ، واضطرب النحويون في الكلام فيه» . وأما عن وجه مخالفته أخواته فقال النحاس (338 هـ) «سمعت محمد بن الوليد يقول : ليس في حروف الخفض نظير لـ «رب» ؛ لأن سبيل حروف الخفض أن يضاف بها ما قبلها إلى ما بعدها ، وسبيل «رب» أن يضاف ما بعده من الفعل إلى ما قبله»[3] . هذا ، وقد أجمل الأنباري (577 هـ) أوجه الخلاف بين «رب» وسائر حروف الجر في خمسة أشياء ، هي : [4]

1 - وجوب تصديرها

2 - وجوب تنكير مجرورها

3 - لزوم وصف مجرورها

4 - حذف الفعل العامل فيها

5 - أنه يدخلها الحذف

وهذه الأشياء هي من جملة ما اتكأ عليه جمهور الكوفيين في ادّعاء اسميتها . واضطراب النحاة بشأن «رُبَّ» قد تجلى في غير واحد من الجوانب ؛ في طبيعتها ، وفي دلالتها ، وفي العامل فيها ، وفي مجرورها ، وفيما يأتي تفصيل ذلك .

أولا : طبيعة «رُبَّ»

لقد اختُلف بشأن «رُبَّ» أَسمٌ هي أم حرف؟

فكان أن انقسموا بشأنها قسمين : قسم قال عنها هي حرف . وذهب القسم الآخر إلى القول بأنها اسم . وعليه ، فقد كانت هذه المسألة خلافية أدرجها كل من الأنباري[5] ، والزبيدي (802 هـ)[6] في جملة المسائل التي اختلفت بشأنها مدرستا البصرة والكوفة . وقد ذكرا أن البصريين ذهبوا إلى القول بحرفيتها ، في حين ذهب الكوفيون إلى القول باسميتها . وتصويرهما للخلاف على هذا النحو فيه شيء من التعميم والتعتيم ؛ آية ذلك أن هناك من الكوفيين من قال بحرفيتها ؛ فالفراء (207 هـ) مثلاً قد عدها حرفاً ، وهذا موقف واضح وصريح له في كتابه «معاني القرآن» حيث وصف كلا من «رُبَّ» و«ثُمّ» بأنهما أداتان .[7] وفي المقابل ذهب الأخفش (215 هـ) من البصريين (في أحد قوليه)[8] إلى أنها اسم .[9]

وعليه ؛ فتوخيّاً للدقة كان ينبغي لأصحاب مسائل الخلاف أن يقيدوا عباراتهم ، ويحددوها على النحو الآتي : ذهب جمهور البصريين ومن تابعهم إلى أن «رُبَّ» حرف جر . وذهب جمهور الكوفيين ومن تابعهم إلى أنها اسم . والذي يظهر لنا أن القول باسمية «رُبَّ» إن هو إلا مذهب للكسائي (189 هـ) في الأصل ،[10] ثم تابعه عليه من تابعه من الكوفيين وغيرهم . يشهد بذلك كلام

ابن السراج في الأصول[10] ، الذي جاء فيه[11] : «وحكي عن الكسائي أو غيره من القدماء أن بعض العرب يقول : رُبَّ رجل ظريفٌ . فترفع ظريفاً تجعله خبراً لـ «رُبَّ» . ومن فعل هذا فقد جعلها اسماً . وهذا إنما يجيء على الغلط والتشبيه» .

وقد ذهب مذهب الكسائي من المتأخرين ، كل واحد من ابن الطراوة (528 هـ) ، وتلميذه السهيلي (581 هـ) ، والرضي الإستراباذي (686 هـ) ؛ قال السهيلي في أماليه[12] : «وأجاز الكسائي أن تكون «رُبَّ» اسماً . . . وإليه كان يذهب شيخنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبائي . ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه» . وأما الرضي الإستراباذي فقال[13] : «ويقوى عندي مذهب الكوفيين والأخفش ، أعني كونها اسماً» .

وأما القول بحرفيتها عند جمهور البصريين فواضح وصريح ، وقد نص على ذلك أبو النحو العربي سيبويه في باب الجرّ ، فقال[14] : «والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه . واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء ؛ بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفاً ، وباسم لا يكون ظرفاً . فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبدالله ، وهذا لعبدالله . . . و«منْ» ، و«في» و«مذ» و«عن» و«رُبَّ» وما أشبه ذلك» . وبيّن أن «رُبَّ» شأنها شأن سائر حروف الجر ، مجرد رابط يضيف معاني الأفعال إلى الأسماء . قال بهذا الخصوص[15] : «وإذا قلت : «رُبَّ» رجل يقول ذاك فقد أضفت القول إلى الرجل بـ «رُبَّ»» .

وقد استدلّ جمهور البصريين ومن تابعهم وأخذ برأيهم على حرفية «رُبَّ» بعدم دخول حرف الجر عليها ، وعدم جرها بالإضافة وعدم الإخبار عنها أو الإسناد إليها في مذهبهم ، علاوة على مساواتها الحرف في عدم الدلالة على معنى في نفسها ، وإنما على معنى في غيرها ، وهو عند الأكثرية تقليل ما دخلت عليه[16] ، ولا تزيد على كونها رابطاً يوصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر[17] . هذا إلى جانب خلوها من علامات الأسماء والأفعال اللفظية والمعنوية[18] . وقال أبو علي الفارسي (377 هـ)[19] : «ومن الدليل على

أنها حرف لا اسم ، أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين «كم» وبين ما تعمل فيه» . وقال ابن يعيش (643 هـ)[20] : «ومما يؤكد كونها حرفا أنها وقعت مبنية من غير عارض عرض . ولو كانت اسماً لكانت معربة ولكانت من قبيل حب ودر في الإعراب» .

أما الكوفيون فقد نادوا باسميتها من باب الحمل على «كم» الخبرية ؛ لأنها عندهم وعند الكثيرين ضد «كم» في المعنى[21] ؛ فكم الخبرية للعدد والتكثير ، و«رب» للعدد والتقليل . وبما أن الإجماع منعقد على اسمية «كم» الخبرية ، فينبغي أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لـ «رب» حملا للشيء على نقيضه ؛ إذ حكم النقيض أن يجري على نقيضه ، «والعرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه ، كما تجريه مجرى نظيره»[22] .

وقد استدلوا على اسميتها أيضاً بالأوجه الخمسة التي تخالف فيها «رب» سائر حروف الجر المذكورة سابقاً[23] . وقد استدلوا على اسميتها أيضاً بالإسناد إليها ـ في رأيهم ـ في بعض ما ورد عن العرب من استعمالات لغوية ، من مثل الذي حكاه الكسائي عنهم ، وهو قولهم : «رُبَّ رجلٍ ظريفٌ»[24] ، ومن الشعر قول ثابت بن قطنة في رثاء يزيد بن المهلب[25] :

إنْ يقتلوك فإنَّ قتلكَ لم يكنْ عاراً عليك ورُبَّ قتلٍ عارُ

حيث عدّوا «ظريفٌ» ، و«عارٌ» خبرين لـ «رُبَّ» في المثالين .

وبعد أن استعرضنا وجهات نظر كل من الفريقين يظهر لنا أن احتجاج البصريين ومتابعيهم هو الصحيح والمقبول علمياً ؛ نظراً إلى أنه في جوهره قائم على فكرة لسانية حديثة ، هي فكرة التوزيع التي تصنف بموجبها عناصر اللغة ، وتحدد معانيها تحديداً شكلياً ، دون أي اعتبار للمعنى ، وذلك عن طريق علاقات هذه العناصر بعضها ببعض ضمن المجموع ، أو السلسلة الكلامية[26] . فكما يفهم من كلام جمهور البصريين لا يتفق توزيع «رُبَّ» وتوزيع الأسماء فينادى باسميتها ؛ إذْ لا يدخل عليها جار ، ولا يلحق بها شيء من علامات الاسم ، ولا الفعل .

أما احتجاج جمهور الكوفيين ففيه مسحة من المنطق والنظر العقلي المجرد فهم يرون أن «رُبَّ» وضعت للدلالة على التقليل ، قال ابن السراج[27] : «وأما الكوفيون ومن ذهب مذهبهم فيقولون : «رُبَّ» وضعت على التقليل ، نحو : ما أقلّ من يقول ذاك . و«كم» وضعت على التكثير نحو قولك : ما أكثر من يقول ذاك» . ونظراً إلى كونها مضادة لـ «كم» الخبرية ، ومقابلة لها في المعنى ، فقد أفتوا باسميتها حملاً للشيء على نقيضه . ولكنّ فكرة الأصل أو الوضع ، وفكرة الحمل أو القياس فكرة منطقية صرف ، ومحاكمة عقلية لا لغوية ، تنطلق في معالجاتها من قواعد معدة سلفاً ، سابقة لأي تأمل أو وصف لغوي حقيقي . إن التماثل أو التضاد الدلالي لا يمكن أن ينهض أي منهما دليلاً على الاشتراك أو التماثل في الطبيعة وفي الأحكام اللغوية . إن التشابه الدلالي بين «ليس» و«لا» العاملة عملها من جهة ، وبين «لعلّ» و«عسى» من جهة أخرى ، لم يجعل «ليس» حرفاً حملاً لها على «لا» ، ولم يجعل «لا» فعلاً حملاً لها على «ليس» . والشيء نفسه يقال بالنسبة لـ «لعلّ وعسى» . فإذا كان التشابه الدلالي لم يستطع أن يحدث مثل هذا التغيير ، فأن لا يستطيع التضاد الدلالي فعل شيء من هذا القبيل هو من باب أولى .

إن هذه المحاكمات العقلية إنما تصدق ويؤخذ بها في المنطق وفي الأمور العقلية البحت ، ولكنها لا تصدق بالضرورة على القضايا اللغوية ؛ فللغة منطقها الخاص الذي قد يتعارض مع المنطق العقلي . فمنطقياً 1 + 1 = 2 , 2 + 1 = 3 ولكن الاثنين في المنطق اللغوي قد تصبح ثلاثة ، والثلاثة قد تصبح اثنين ، فلو تأملنا على سبيل المثال قول الشاعر :

كأنّ حمولهم لمّا استقلّت ثلاثةُ أكلبٍ يتطاردان[28]

وحاكمناه محاكمة منطقية عقلية ما ترددنا في الحكم على الشاعر بأنه قد أخطأ ، وهذا ما قاله بعضهم[29] . ولكن البيت منظوراً إليه من ناحية لغوية يبدو لنا صحيحاً مقبولاً ، فالشاعر قد وصف ثلاثة أكلب بإسقاط واحد منها ؛ لأنه لهزاله وضعفه كان عنده في حكم المعدوم .

ومن هذا القبيل أيضاً قول جرير :

صارت حنيفةُ أثلاثاً فثلثُهمُ من العبيد وثلثٌ من مواليها[30]

فذكر ثلثين ، وترك الثلث الثالث ، والمقصود به أشرافهم . وقد تركه الشاعر عمداً ؛ لأنه في مقام الذم لا يثبت لهم أشرافاً صراحة .

إن هذين البيتين مجرد شاهد حيّ على التناقض بين المنطق العقلي المجرد ، والمنطق اللغوي .

وكل الحجج الأخرى التي اعتمد عليها جمهور الكوفيين لا تنهض دليلاً قويّاً على اسمية «رُبَّ» . فبالنسبة لوجوب تصديرها ؛ فإن كان المقصود تصديرها على الكلام مطلقاً فهو مردود بقول حاتم الطائي :

أماويَّ إني رُبَّ واحدِ أمِّهِ وجدتُ فلا قتلٌ لديَّ ولا أسْرُ[31]

حيث جاءت خبراً لـ «إنَّ» ، وبقول الآخر :

ولو علم الأقوامُ كيف خلفتُهم لَرُبَّ مُفَدٍّ في القبورِ وحامدُ[32]

حيث وقعت جواباً لـ «لو» .

وإن كان المقصود تصديرها على ما تتعلق به ، فإن هذا لا يُثْبت اسميَّتها ، ولا ينفي الحرفيَّة عنها ، وغاية ما نقوله في حقها بهذا الشأن هو ما قاله الكسائي بحق «أيّ»[33] «رُبَّ هكذا خُلقت» .

وأما وجوب تنكير مجرورها ، ولزوم وصفه ، وحذف الفعل العامل فيها فهي أمور مختلف فيها ، ولا يسلّم بها كما سنبيّن ذلك لاحقاً .

وأما دخول الحذف فيها ، فحجة واهية ؛ فالحذف قد وقع في الحروف كثيراً . ويكفي أن نمثل لذلك بحرفين اثنين ، هما : «سوف» و«إلى» . فقد قيل في «سوف» : «سَفْ» ، و«سَوْ» ، و«سيْ» ، أيضاً بالحذف وقلب الوسط ياءً مبالغة في التخفيف[34] وأما «إلى» فقد طال الحذف لامها وألفها ، واقتصر الحرف على الهمزة وحدها .

قال الشاعر :

كـــأنَّ مِنْ آخـــرها إلْقـــادِمِ مَـخْرِمَ نَجْـدٍ فارعَ المخـارمِ[35]

يريد : إلى القادم ، فحذف ما حذف .

وأما الاحتجاج لاسميتها بالإخبار عنها ـ على حد قولهم ـ في قول بعض العرب : «رُبَّ رجل ظريفٌ» فقد ردّ ابن السراج على ذلك ، وقال[36] : «وهذا إنما يجيء على الغلطِ والتشبيه» . يقصد بذلك التشبيه بـ «كم» الخبرية . ونحن لا نتفق مع ابن السراج على أن مثل هذا التركيب يجيء على الغلط ؛ لما نصّ عليه العلماء من أن العرب محميون من الخطأ في الألفاظ[37] ، فالعربي لا يمكن أن يغلط لسانه ، وإنما الجائز غلطه في المعاني[38] . هذا من ناحية لغوية ، وأما من الناحية العلمية ؛ فإن كلام ابن السراج مردود أيضاً نظراً إلى أن عالم اللغة «ليس في مجال الاختيار بين استعمالين ؛ أحدهما صحيح والآخر خاطئ ؛ إذ إن ما بينها هو مجرد اختلاف ، ويجب عليه أن يصفهما معاً في دراسته ، ثم يترك للآخرين مهمة تقرير أيهما أكثر ملاءمة للمواقف الاجتماعية المختلفة»[39] .

وأما احتجاج جمهور الكوفيين ببيت ثابت بن قطنة :

ـ ـ ـ ورب قتل عار

فقد تصدى له خصومهم وخطؤوه قائلين : لا حجة فيه ؛ فإن الرواية الصحيحة ـ من وجهة نظرهم ـ هي : «وبعض قتل عار»[40] . وعلى افتراض صحة الرواية ، فإن خصومهم لا يرون فيه حجة أيضاً ؛ لأن كلمة «عار» تخرج عندهم في هذه الحالة على أنها خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : «رب قتل هو عار» وتكون الجملة الاسمية كلها نعتاً لمجرور «رُبَّ» أو خبراً له ؛ لأنه مبتدأ[41] .

وواضح تماما أن رد جمهور البصريين ومتابعيهم لرواية البيت كان رداً انفعالياً ، وليس رداً لغوياً علمياً ، فالمتأمل يلحظ أنهم يريدون إنكار اسمية «رُبَّ» بإبطال كل الحجج والأدلة التي يتقدم بها الخصم بكل الطرق الممكنة . فكان أن

طعنوا في صحة الرواية ، وقد غاب عنهم أن تعدد الروايات إن هو إلا صدى لتعدد اللغات ، وبتعبير أدق «تعدد اللهجات» ، فقد كان العرب ينشد بعضهم بعضاً ، وكل يتكلم على مقتضى لغته التي فطر عليها ، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات[42] . هذا ، وقد قال أحد جهابذة اللغة : «وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ»[43] . وعليه ، فتخطئتهم للرواية خطأ في حد ذاته .

ثم إن تأويلهم لـ «عارٌ» على أساس التسليم بصحة الرواية بأنها خبر لمبتدأ محذوف إن هو إلا مظهر من مظاهر المنهج المعياري الذي لا يتعامل ـ لأجل مثاليته ـ مع الواقع اللغوي الموجود بالفعل ، وإنما مع ما ينبغي أن يكون عليه هذا الواقع . وفي هذا من التكلف والصنعة ما فيه ، إذ الأصل عدم التقدير وعدم الحذف[44] . وبذلك يكون جمهور البصريين قد وقع فيما وقع فيه جمهور الكوفيين من قبل ، فكانوا من ثم مثلهم أسرى للمنهج المعياري الوليد الشرعي للمنطق والقياس العقلي المجرد .

وبعد هذا كله نقول : إننا نرى في «رُبَّ» ما يراه جمهور البصريين ومتابعيهم ؛ لأن القول باسميتها من الصعب قبوله أو الدفاع عنه ؛ لأنه يصعب إيجاد تفسير مقنع لبنائها على الفتح دون وجود عارض ، أو علّة موجبة للبناء واضحة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن «رُبَّ» على افتراض اسميتها ستكون ملازمة للإضافة ، ومن أصولهم المقررة أن «الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها . ولهذا أعربت «أيّ» مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الإضافة ، فردتها إلى الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء . وإذا أضيف ما لا يتصرف ردّ إلى أصله من الجر»[45] .

وعليه ، فـ «رُبَّ» حرف جر ، وهي زائدة في اللفظ دون المعنى[46] . وقد علّل ابن عصفور (669 هـ) زيادتها بقوله [47] : «فإن قال قائل : ما الدليل على أن «رُبَّ» بمنزلة حرف زائد على الاسم؟» فالجواب أن تقول : «لو لم تكن كذلك لما جاز : «رُبَّ» رجلٍ عالمٍ ضربته» ؛ لأنك لو جعلت «رُبَّ رجل» متعلقاً

بضربت ، لكنت قد عدّيت الفعل إلى الاسم وإلى ضميره ، وذلك لا يجوز . ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : «زيداً ضربته» على أن يكون «زيداً» منصوباً بـ «ضربت» هذه الملفوظ بها؟ ولو جعلته متعلقاً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر وتكون المسألة من الاشتغال لم يجز ؛ لأنه لا يجوز في الاشتغال إضمار الفعل وإبقاء الاسم مجروراً ، لا يجوز أن تقول : بزيد مررت به ، بل تقول : زيداً مررت به . فدل ذلك على أن «رُبَّ» كأنها زائدةً ، وكأنك قلت : «رجلٌ عالمٌ ضربته ، أو رجلاً عالماً ضربته على حسب ما تنوي» .

وبِعَدّ «رُبَّ» حرف جر زائداً ، يكون مجرورها في قولهم : «رُبَّ رجلٍ ظريفٌ» ، و«رُبَّ قتل عارٌ» مبتدأ ، وقد جاز الابتداء به ، لأن حصل له نوعَ تخصيص بوجود «رُبَّ» التي يخلع عليها السياق معنى من نوع ما ؛ إما الدلالة على الكثرة ، وإما القلة ، وإما التفخيم . ويكون المرفوع بعدها إما خبراً لمجرورها ، نظراً إلى أن المعنى يكون تامّاً به ، والفائدة متحققة ، وليس ثمة حاجة إلى التقدير والتأويل .

وإما أن يكون المرفوع بعدها نعتاً لمجرورها (المبتدأ) على المحلّ ، سدّ مسدّ الخبر ، وهذا في الواقع هو ما نميل إليه ونرجِّحه . وليس هذا الذي نرجِّحه بدعاً من القول ، فمجيء النعت ساداً مسد الخبر وارد عندهم وغير مستنكر ، فقد أثبته النحاة ونصّوا عليه[48] ، وقد مثّلوا له بالنعت في قولهم : «أقلّ رجلٍ يقول ذاك» فجملة «يقول» في موضع خفض صفة لرجل ، وقد سدّت هذه الصفة مسدّ الخبر[49] . وإلى جانب ذلك فإننا نستأنس ههنا بما ذهب إليه الرضي الإستراباذي من أن «رُبَّ» مبتدأ لا خبر له[50] . ونحن نقول : إن مجرور «رُبَّ» مبتدأ لا خبر له ؛ لأن الصفة سدَّت مسدّه .

بقي أن نقول : إن مجرور «رُبَّ» يجوز مراعاة محله كثيراً[51] . ويكون إعرابه ـ كما قدمنا ـ بحسب العامل بعدها . ففي جملة مثل : «رُبَّ رجل عالمٍ أكرمته» يجوز في التابع الخفض على اللفظ ، ويجوز فيه النصب والرفع على الموضع ، على حسب النية والقصد[52] . وهذا يعني أن مجرور «رُبَّ» ليس

متحجر الموضع ، وأنه في محل نصب دائماً ، كما كان يرى الزجاج (311هـ)[53] وابن السراج[54] ، وأبو علي الفارسي[55] .

ثانياً : دلالة رُبَّ

انطلاقاً من اعتقاد الغالبية العظمي للنحاة بأن «رُبَّ» مناقضة لـ «كم» الخبرية وضد لها ، فقد أفتوا بأن «رُبَّ» تفيد التقليل ، في مقابلة «كم» التي تفيد التكثير . وقد أفادت بعض المراجع أن هذا مذهب للبصريين والكوفيين على حد سواء ؛ قال ابن السراج[56] : «وأما الكوفيون ومن ذهب مذهبهم فيقولون : «رُبَّ» وضعت على التقليل نحو : ما أقل من يقول ذاك» . و«كم» وضعت على التكثير نحو قولك : «ما أكثر من يقول ذاك» . وجاء في ارتشاف الضرب[57] «ومذهب البصريين أنها للتقليل» . وقال السيوطي (911 هـ)[58] : «وفي مفادها أقوال : أحدها أنها للتقليل دائماً ، وهو قول الأكثرية ، قال في البسيط : كالخليل وسيبويه . . . وجملة الكوفيين كالكسائي والفراء . . .» . حتى لقد ادعى أبو عبدالله الرازي (606 هـ) اتفاق جميع النحاة على أن «رب» موضوعة للتقليل[59] . وقد أنكر الزجاج على من يرى أن «رُبَّ» للتكثير رأيه وقال[60] : «فأما من قال إن «رُبَّ» يعني بها الكثير ، فهذا ضد ما يعرفه أهل اللغة ؛ لأن الحروف التي جاءت لمعنى تكون على ما وضعت العرب ؛ فـ «رُبَّ» موضوعة للتقليل ، و«كم» موضوعة للتكثير» . وأما ابن عصفور فقد عد القول بأنها للتقليل مذهباً للمحققين من النحاة[61] . وكلام ابن عصفور ، والزجاج من قبله فيه تعريض وتسفيه غير مباشر لرأي سيبويه (180 هـ) إمام النحاة .

والغريب في الأمر أن النحاة ينسبون إلى سيبويه القول بأنها للتقليل مع أن كلامه في الكتاب واضح وصريح بأنها عنده للتكثير وليس للتقليل ! قال في الكتاب[62] : «اعلم أن لـ «كم» موضعين : فأحدهما الاستفهام . . . والموضع الآخر : الخبر ، **ومعناها معنى «رُبَّ»**» . وقال في موضع آخر[63] : «واعلم أن «كم» في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه «رُبَّ» **لأن المعنى واحد** . إلا أن «كم» اسم و«رُبَّ» غير اسم ، بمنزلة من» . وتحدث عن «كم» الخبرية في موضع آخر ،

ثم أردف يقول[64] : «والمعنى معنى رب» . وقال في موضع آخر[65] : « . . . لأن رب إنما هي للعدة بمنزلة «كم»» . ثم قارن بين «رب» ، و«كأين» وقال[66] : «وكأين معناها معنى رب» .

ولقد أفضنا في الاقتباس والنقل من الكتاب كي نثبت بالدليل القاطع أن «رُبَّ» عند سيبويه تفيد التكثير ، لا التقليل . ويتضح لنا من خلال هذه النقول أيضاً أن من نسب إلى سيبويه القول بأنها للقلة كان مجانباً للصواب ، وأنه لم يبن حكمه هذا على اطلاع مباشر على الكتاب .

ولكن الأغرب هو محاولة بعضهم الافتئات على سيبويه . بأن يُقَوِّله ما لم يقل ، ويؤول كلامه تأويلا فاسداً كي ينسجم وما يراه هو ويعتقده ، لا ما يراه سيبويه . قال الجرجاني (474 هـ)[67] : «وقال صاحب الكتاب إن «كم» في الخبر كقولك : كم رجل جاءك ، نظير «رُبَّ» . والمقصود : أن رب للتقليل ، وكم للتكثير» . وهذا الكلام لم يرد في الكتاب البتة . وعلى فرض أنه ورد ، فإن معنى قوله : «نظير «رُبَّ»» هو : مثل «رُبَّ» ، ولا يفهم منه أن «كم» نقيضة لـ «رُبَّ» ؛ لأن النظير لغةً المثل .

«فربَّ» عند سيبويه تفيد التكثير ليس غير . قال ابن مالك (672 هـ)[68] : «والصحيح أن معنى «رُبَّ» التكثير» . ثم أردف يقول[69] : «وهذا الذي أشرت إليه من أن معنى «رُبَّ» التكثير هو مذهب سيبويه رحمه الله . وقال ابن خروف : «وذكر سيبويه في باب «كم» أن رُبَّ للتكثير» . ويبدو أن الذين نسبوا إلى سيبويه القول بأن «رُبَّ» للتقليل ، وأنه مذهب للبصريين قد أخذوا قول المبرد (285 هـ) وعمّموه على البصريين ، فقد نص المبرد صراحة على أن «رُبَّ» للتقليل ، قال في المقتضب[70] : «و«رُبَّ» معناها الشيء يقع قليلاً» . وقال في موضع آخر[71] : «فرُبَّ تدخل على كل نكرة ؛ لأنها لا تخص شيئاً ، فإنما معناه أن الشيء يقع ولكنه قليل» .

وعليه فمقابل رأي الأكثرية ، هناك من يرى أن «رُبَّ» تفيد التكثير ، لا التقليل ، وهو مذهب الخليل (175 هـ) وتلميذه سيبويه ، وابن درستويه (347هـ)[72] . ومن المتأخرين : ابن خروف (610 هـ) ، وابن مالك[73] .

وإلى جانب هذين الرأيين هناك آراء أخرى ، وقد وصل عدد هذه الآراء إلى ثمانية ، سجلها لنا السيوطي (911 هـ) في همعه [74] ، وأبو البقاء الكفوي (1094 هـ) في كلّياته[75] . والذي نأخذ به ونختاره منها هو أن «رُبَّ» لا تفيد تقليلاً ولا تكثيراً ، وإنما هي مجرد حرف إثبات ، والتقليل والتكثير يستدل عليهما من الخارج ، أي من السياق . وهذا هو ما اختاره أبو حيان (745هـ) في الارتشاف[76] .

إن «رُبَّ» لا يمكن أن تكون قد وضعت للتقليل دائماً ، ولا العكس ؛ لأنها لو كانت موضوعة في الأصل للتقليل ـ على حسب ما ترى الأكثرية ـ ما جاز لها أن تستعمل للكثرة كما جاء في الحديث الشريف : «يا رُبَّ كاسية في الدنيا ، عارية يوم القيامة» وفي قول الأعرابي الذي سمعه الكسائي (189 هـ) يقول بعد الفطر : «رُبَّ صائمه لن يصومه ، وقائمه لن يقومه»[77] . وفي المقابل لو كانت موضوعة في الأصل للدلالة على الكثرة ، ما جاز لها أن تستخدم للدلالة على القلّة في قولهم : «رُبَّ» أخٍ لك لم تلده أمك . و«رُبَّ» رمية من غير رام .

ولا يجوز أن تكون قد وضعت للدلالة على القلة والكثرة معاً ؛ لأنها إذ ذاك ستكون من الأضداد ، وقد رجعنا إلى غير واحد من كتب الأضداد فلم نجد أي ذكر لها فيها[78] ، مع أن بعضها قد عرض لبعض الحروف التي عُدَّت من الأضداد ، مثل : «إنْ»[79] ، و «أو»[80] ، و«لا»[81] ، و«ما»[82] ، و«منْ»[83] ، و«هل»[84] .

ويمكن التدليل على أن «رُبَّ» لا تفيد شيئاً ، وأنها في ذاتها خلو من المعنى تماماً بتأمّل الجملة الآتية :

رُبَّ دينارٍ أنفق فلان!

فإن السامع ـ إذا كان لا يعرف حقيقة هذا «الشخص» ؛ ما إذا كان كريماً أو بخيلاً ـ لن يفهم من ظاهر الجملة ، ما إذا كان المقصود الدلالة على القلة أو الكثرة ، وسيظل المعنى مبهماً ، وستظل «رُبَّ» حيادية حتى نقف على حقيقة

هذا الشخص ؛ فإن كان كريماً كان المعنى الدلالة على الكثرة ، وإن كان بخيلاً كان المعنى الدلالة على القلة . وإذا قلنا : رُبَّ طالب مجتهد رسب . كان المعنى الدلالة على القلة لا محالة ، لأن من شأن المجتهد أن لا يرسب . وإذا قلنا : «رُبَّ طالب مجتهد نجح» . كان المقصود الدلالة على الكثرة ؛ لأن من شأن المجتهد أن ينجح . وفي كلتا الحالتين لم يكن لـ «رُبَّ» أي دور في تحديد المعنى ، فالمعنى هبة السياق ليس غير . وعليه ، فإن «رُبَّ» هي بين حروف الجر كالحرباء تتلوَّن بحسب السياق الذي توجد فيه .

ثالثاً : العامل في «رُبَّ»

بناء على المقدمة التي افترضها معظم النحاة ، ثم تبنَّوْها ، بعد ذلك ، وأخذوها على أنها حقيقة يجب التسليم بها ، وهي أن «رُبَّ» موضوعة في كلام العرب للدلالة على القلة ، فقد انقسموا بشأن تعلقها بعامل إلى قسمين : قسم ذهب إلى أنها لا تتعلق بشيء أصلاً ، أي لا عامل لها . وهذا هو ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء(145 هـ)[85] . وقد ذهب مذهبه كل من الرمّاني(384 هـ) ، وابن طاهر (580 هـ)[86] . وقد عللوا ذلك بطريقة منطقية صرف هي أن «رُبَّ» ضارعت النفي ، والنفي لا يعمل فيه عامل[87] .

وأما القسم الآخر الذي يمثل غالبية النحاة ، فقد ذهب إلى أن «رُبَّ» لابد لها من عامل تتعلق به . وبالنسبة لمواصفات هذا العامل فقد ذهب أكثر هؤلاء إلى أن العامل فيها يجب أن يكون فعلاً ماضياً[88] ، حتى لقد ادعى أبو عبدالله الرازي الاتفاق على ذلك[89] . وقد عللوا لكون العامل فيها ماضياً بطريقة منطقية صرف أيضاً ، من ناحيتين ؛ من ناحية دلالتها ، ومن ناحية استعمالها . فمن حيث الدلالة قالوا : «رُبَّ» موضوعة لتقليل ما ثبت[90] . فمن ثم لم يستقم معها الفعل إلا ماضياً ؛ لأن ما لم يقع لا تعرف كميته ؛ فلا يقلل ولا يكثر[91] .

وأما من حيث الاستعمال فقد عللوا لمضي عاملها بأنها موضوعة في الأصل لجواب فعل ماض منفي[92] ، قال ابن السراج[93] : «والنحويون

كالمجمعين[94] على أن «رب» جواب «ما» . تقول : رب رجل عالم ، لمن قال : ما رأيت رجلا عالماً ، أو قدرت ذلك فيه» .

وفي مقابل رأي الأكثرية التي توجب كون الفعل العامل في «رب» ماضياً هناك من يرى أنه يجوز إلى جانب الماضي أن يكون حالاً لا مستقبلاً . قال في الارتشاف[95] : «ومذهب أكثر النحويين منهم المبرد والفارسي أن العامل يجب أن يكون ماضياً . وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالا ، ومنع أن يكون مستقبلاً» ، وقد قطع بذلك ابن السراج في أصوله بقوله[96] :«ولا يجوز : رب رجل سيقوم ، وليقومن غدا ، إلا أن تريد : رب رجل يوصف بهذا» . وإذا كان ابن السراج قد منع كون العامل مستقبلاً فإن الكسائي قد أجازه ، ولكنه وصفه بأنه قليل الورود . قال بهذا الخصوص[97] : «العرب لا تكاد توقع «رب» على أمر مستقبل . وهذا قليل في كلامهم . وإنما يوقعونها على الماضي» .

ولما كانت الغالبية العظمى للنحاة توجب كون العامل فيها ماضيا فقد وجدوا أنفسهم مضطرين ـ استجابة لمعياريتهم ـ إلى التأويل كلما وجدوا «رب» داخلة على حال أو مستقبل نحو قوله تعالى[98] : «ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين» . فكان أن تأول أبو إسحاق الزجاج هذه الآية على تقدير الفعل «كان»[99] وهذا هو ما ذهب إليه الربعي (420 هـ) أيضًا ؛ جاء في شرح الكافية[100] : «وقال الربعي : أصله : ربما كان يود . فحذف «كان» لكثرة استعمالها مع ربما» . وقد عزى أبو حيان هذا التأويل إلى الكوفيين وابن السراج[101] .

وقد أنكر أبو علي الفارسي هذا التأويل ورده قائلا[102] : «ومن زعم أن الآية على إضمار «كان» . . . فقد خرج بذلك عن قول سيبويه ، ألا ترى أن كان لا تضمر عنده . ولم يجز : ـ عبدالله المقتول ـ ، وأنت تريد كن عبدالله المقتول» . أما أبو حيان فقد وصف هذا التأويل بأنه ضعيف ؛ لأن هذا الموضع ليس من مواضع إضمار كان[103]» .

ومنهم من تأول ذلك بتنزيل المستقبل منزلة الماضي الذي قد حصل وتحقق وقوعه ، قال الفراء[104] : «يقال : كيف دخلت «رب» على فعل لم يكن ، لأن

مودة الذين كفروا تكون في الآخرة؟ فيقال : إن القرآن نزل وعده ووعيده وما كان فيه حقاً فإنه عيان . فجرى الكلام فيما لم يكن منه كمجراه في الكائن» . يعني أن المترقَّب في إخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به في تحققه ، فكأنه قيل : ربما ودّ[105] . هذا ، وقد خرّج أبو علي الفارسي وقوع المضارع بعد «رُبَّ» بأنه حكاية حال آتية[106] .

ونقول : إن التأويل النحوي لابد منه ـ في الواقع ـ لتفسير كثير من التراكيب والاستعمالات ، وفهمها فهماً سليماً . غير أن هذه الآلية قد يساء استخدامها أحياناً تحت وطأة استبداد القاعدة النحوية ، فيُحمَّل النص بموجبها فوق ما يحتمل ، وتخرج به عما يسمح به الذوق اللغوي ، وبعبارة أخرى يُطَّوع الاستعمال قسراً لينسجم ومنطوق القاعدة النحوية التي تمثل في عرف النحاة خطّاً أحمر لا يجوز للاستعمال تجاوزه ، أو تخطيه بحال من الأحوال . غير أننا إذا ما ألقينا المثاليات جانباً ، وقنعنا بالعيش على أرض الواقع اللغوي تبيّن لنا أنّ اللغة لم تخصّ «رُبَّ» بزمن محدّد ؛ فقد جاءت في كلامهم مع الماضي كثيراً ، ولكنها جاءت مع الحال ومع المستقبل أيضاً :

فمن أمثلة دخولها على المستقبل ، قول جَحْدَر اللّص :

فإن أهلك فربَّ فتى سيبكي عليّ مهذّبٍ رخصِ البنانِ[107]

وقد حاول بعضهم زحزحة الفعل من المستقبل إلى الحال ، على أساس تقدير قولٍ محذوف ، قال المالقي (702 هـ) في رصف المباني[108] : «كأنه قال : أقول فيه سيبكي . والقول كثيراً ما يحذف في أثناء الكلام» . وهذا تخريج واهٍ ، بادٍ عواره . صحيح أن القول يحذف في أثناء الكلام كثيراً ، ولكنه عندما يحذف يكون حذفه من الظهور بمكان بحيث إنّ السياق يفرضه فرضاً ، وذلك كما في قوله تعالى[109] : «والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدَهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى» أي يقولون : ما نعبدهم . . . أما الادعاء بأن التقدير في بيت جحدر هو : فتى أقول فيه . . . فمجرد ظنّ وتخمين ، ودعوى يعوزها الدليل ، يمجّها السياق ولا يسيغها .

ومن أمثلة دخول «رُبَّ» على المستقبل أيضاً قول هند أم معاوية :

يا رُبَّ قـــائلـة غـــداً يا لهفَ أمِّ مُـــعـــاوية[110]

وقول سليم القشيري :

ومعتصم بالحيِّ من خشيةِ الرَّدي سَيَردى وغازٍ مشفقٍ سيؤوب[111]

ثم إن تمثيل سيبويه بـ «رُبَّ» رجل يقول ذاك [112] ، وجعله الفعل «يقول» معدّى إلى رجل بواسطة «رُبَّ» دليل واضح وصريح على أن مضمون ما دخلت عليه «رُبَّ» يجوز استقباله ولا يلزم مضيّه[113] .

وأما دخولها على الحال ، فمنه قول عمر بن أبي ربيعة :

فقـمت ولم تُعْلَمْ عليّ خيـانةٌ ألا رُبَّ باغي الربحِ ليس برابح[114]

ومنه قول الآخر :

ألا رُبَّ مَنْ تغـتشُّـه لك ناصحٌ ومؤتمنٍ بالغـيب غـيرُ أمينِ[115]

وبناء على هذه الشواهد وغيرها فقد حمل ابن مالك بشدّة على من قصر دخول «رُبَّ» على الماضي فقط ، أو على الماضي والحاضر دون المستقبل ، وقال : «ولا مبالاة بقول المبرِّد ، ولا بقول ابن السَّرَّاج ؛ فإنهما لم يستندا في ذلك إلا إلى مجرد الدعوى ، ولو لم يكن غير ما ادّعياه مسموعاً لكان مساوياً لما ادّعياه في إمكان الأخذ به ، فكيف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح؟»[116] .

بقي أن نقول فيما يتعلق بالعامل : إنهم قد اختلفوا بشأنه من حيث الحذف والإثبات على خمسة أوجه : وجوب الحذف ومنعه . وندرة حذفه وكثرته ، ثم التفصيل . قال في الارتشاف[117] : «وذهب بعضهم إلى أنه يلزم حذفه ؛ لأنه معلوم» . وإنما كان معلوماً عندهم لأنه جواب[118] . وعليه ، فقد عُلم المحذوف إذاً من السؤال وبذلك استُغنى عن ذكره . وفي مقابل ذلك ذهب لكَذة الأصبهاني (430 هـ) إلى منع حذفه ووجوب ذكره ولحَّن ما ورد منه ، وزعم أنه منحول للعرب[119] .

وأما سيبويه والخليل فقد ذهبا إلى أن حذفه نادر[120] . وفي مقابل ندرة الحذف كثرته ، وهو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي ، والجزولي (605 هـ)[121] وابن أبي الربيع (688 هـ)[122] ، وابن يعيش[123] ، وغيرهم .

وهناك من النحاة من فَصَّل ، قال في الهمع[124] : «قال ابن أبي الربيع يجب حذفه إن قامت الصفة مقامه ؛ نحو : رب رجل يفهم هذه المسألة . أي : وجدته . فإن لم تقم مقامه ، جاز الحذف وعدمه ، سواء أكان هناك دليل أم لا» .

والذين أوجبوا الحذف ، أو قالوا بأنه كثير ، إنما صدروا عن مقدمة لا يسلم لهم بها ، ألا وهي أن «رُبَّ» إنما تكون جوابا . والصحيح أنها تكون جواباً وغير جواب[125] .

رابعاً : مجرور «رُبَّ»

ونأتي الآن إلى مجرور «رب» الذي يمثل الحلقة الأخيرة من حلقات هذا البحث ، التي نلقي من خلالها الضوء على موقف النحاة منه . وأول ما يطالعنا في هذا المجال هو رأي أبي النحو العربي ؛ سيبويه ، الذي كان في الواقع الأساس الذي بنى عليه النحويون موقفهم منه .

لقد بت سيبويه في أمر مجرور «رب» ، وأصدر بحقه حكماً قاطعاً ، بأنه لا يكون إلا نكرة ، قال في الكتاب[126] : «فرب لا يقع بعدها إلا نكرة» . وأكد هذا الكلام مرة أخرى في باب «لا» فقال[127] : فلا لا تعمل إلا في نكرة ، كما أن رب لا تعمل إلا في نكرة . . .» . وقد تلقف جل النحويين منه هذا الحكم ، وتبنوه ، وعدوه مسلمة لا يرقى إليها الشك وتجل عن المناقشة ، ضاربين عرض الحائط بكل ما ورد عن العرب من استعمالات ليست في صالح هذا الحكم ، بل تناقضه أحياناً تمام المناقضة ، فكأن الأمر والحالة هذه عملية تشريع قائمة على معطيات المنطق ، لا تقعيد نحوي مؤسس على وصف حقيقي لما ينقل عن العرب من استعمالات لغوية . والذي نحب أن نؤكده هنا هو أن الدراسات اللغوية لم يتح لها أن تصبح علماً حقيقيّاً إلا يوم أن كفت عن فرض القواعد ،

واتجهت بدلاً من ذلك نحو رصد الوقائع . وتسليماً من النحاة بحكم سيبويه ، أصبح ينظر إلى «رب» على أنها رمز للنكرة ، وعلامة مميزة لها . قال ابن جني (392 هـ)[128] : «وتعتبر النكرة باللام وبرب» . وقال ابن يعيش (643 هـ)[129] : «وعلامتها أن تحسن فيها «رب» واللام» . وعندما جوبهوا بدخولها على المضمر ، وهو أعرف المعارف ، في قوله :

ربَّهُ فتيةً دعوتُ إلى ما يورثُ المجدَ دائباً فأجابوا[130]

وفي قول آخر :

ربَّهُ أمراً بك نال أمنع عزةٍ وغِنى بعد خَصاصةٍ وهوانِ[131]

وفي قول آخر :

واهٍ رأبتُ وشيكاً صَدْعَ أعظمه وربَّهُ عَطِباً أنقذتُ من عَطَبه[132]

اختلفوا كثيرا بشأنه ، واضطربوا ؛ فمنهم من قال : إنه نكرة . تمسكا منهم بنص حكم سيبويه . وذهب أمثلهم طريقة إلى القول بأنه معرفة ، ولكنه مشبه للنكرة لإبهامه ، وشياعه ، فهو إذا بين بين ؛ معرفة قد خسرت كثيراً من أسهمها في ميدان التعريف .

ويقف الزمخشري (538 هـ) في مقدمة المنادين بكون الضمير المجرور برب نكرة . قال في مفصله[133] : «ورب للتقليل . ومن خصائصها ألا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة» . وقد حذا حذوه عدد غير قليل من النحاة ، كالرضي الإستراباذي الذي صرح قائلا[134] : «والذي أرى أنه نكرة» ، وابن عصفور الذي وصفه بقوله[135] : إنه «نكرة من كل وجه» . وصاحب رصف المباني القائل[136] : «وهذا الضمير نكرة أبداً» ، وأبي حيان[137] ، وابن هشام[138] . وقد حكموا على الضمير المجرور برب بأنه نكرة ، لأمرين : لدخول «رب» عليه من ناحية ، ولتفسيره بالنكرة من ناحية أخرى . قال أبو البقاء (1094 هـ) في كلياته[139] : «واختلف في الضمير الراجع إلى النكرة ، هل هو نكرة أم معرفة؟ قيل : إنه نكرة مطلقا . وقيل : معرفة مطلقاً ، وقيل : إن النكرة التي يرجع الضمير إليها إما أن

تكون واجبة التنكير أو جائزته ، والأول كضمير «رب» ونحوه . وإن كانت جائزة التنكير . . . فالضمير معرفة» .

وتذكر بعض المراجع أن ابن النحاس (698 هـ) قد عد اعتبار ضمير النكرة نكرة مذهباً للسيرافي (368 هـ)[140] . ولكن ابن الشجري (542 هـ) نسب إلى السيرافي القول بأن الضمير المجرور بـ «رب» معرفة مشبهة للنكرة[141] .

وفي الحقيقة ، إن الحكم على الضمير المجرور بـ «رب» من قبل قطاع كبير من النحاة بأنه نكرة ، يعد غاية في التناقض ، وإغراقاً في المعيارية إلى أبعد الحدود . إذ كيف يصبح أعرف المعارف نكرة؟ كيف يصبح الضمير نكرة مع أن الضمائر لا تنفك من التعريف؟[142] ، وما لا ينفك من التعريف لا يجوز تنكيره بحال ، قال السهيلي[143] : «التعريف ينقسم قسمين : تعريف معنوي وتعريف لفظي . فالتعريف المعنوي كالتعريف في الأسماء الأعلام . . . والتعريف اللفظي كتعريف ما فيه الألف واللام . والمبهم والمضمر عندي تعريف لفظي ؛ لأن صيغة الإضمار والإبهام لفظ بمنزلة الألف واللام ، فإذا ثبت هذا ، فكل ما كان تعريفه لفظيا فلا يجوز تنكيره مع وجود آلة التعريف» .

وبناء على هذه المعطيات ذهب الفريق الآخر من النحاة إلى أن الضمير ههنا معرفة ، ولكنه من ناحية التعريف هو في منزلة بين بين ، فتعريفه أنقص ـ على حد قولهم ـ مما كان في الأول نظراً إلى أن التفسير يحصل بعد ذكره مبهما[144] قال ابن جني [145] : «أدخلوا «رب» على المضمر وهو على نهاية الاختصاص وجاز دخولها على المعرفة في هذا الموضع لمضارعتها النكرة ؛ بأنها أضمرت على غير تقدم ذكر . ومن أجل ذلك احتاجت إلى التفسير بالنكرة المنصوبة نحو : «رجلا وامرأة» . **ولو كان هذا المضمر كسائر المضمرات لما احتاجت إلى تفسيره**» . ويفهم من كلام الرضي أن الذي يبقى على هذا الضمير في حظيرة المعارف ـ عند من يعده معرفة ـ هو الإتيان بالمفسر بعده ، فالتعريف الذي فيه هبة التمييز بعده . قال في شرح الكافية[146] : «وإنما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف ؛ لأنه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل ، فهو

كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف إليه» . والخلاصة أن هذا الضمير معرفة أشبهت النكرة نظراً إلى شياعه وأنه غير مقصود مقصده[147] والأصل في هذا كله قول سيبويه في باب «لا»[148] : «فلا لا تعمل إلا في نكرة ، كما أن «رب» لا تعمل إلا في نكرة ، وكما أن «كم» لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة ؛ **لأنك لا تذكر بعد «لا» إذا كانت عاملة شيئا بعينه** ، كما لا تذكر ذلك بعد رب» .

والذي يشد الانتباه هنا أن الذين قالوا عن الضمير المجرور برب إنه نكرة ، قد التقوا مع الذين قالوا عنه إنه معرفة ، في القول بأنه لا يجوز وصف هذا الضمير ! وإحساسا منهم بضعف موقفهم راحوا يبحثون عن الأعذار ويفتشون عن المسوغات لذلك ، فكان أن أفتوا بأن الضمير المجرور برب وإن كان نكرة لا يجوز وصفه «لأنه استغنى بما دل عليه الإضمار من التفخيم عن الوصف[149]» . وتخلصا من كل هذه الاشكالات المحرجة ذهب بعضهم إلى القول بأن دخول «رب» على الضمير قليل[150] حتى لقد قصره بعضهم على الضرورة الشعرية[151] . وقد غالى بعضهم فزعم أنها لا تجر المضمر ، وإنما هي مختصة بجر المظهر فقط . وهذا ما نص عليه أبو حيان (745 هـ) في كتابه : «ارتشاف الضرب»[152] وابن هشام (761 هـ) في كتابه : «شرح قطر الندى»[153] . غير أن أبا حيان قد عاد فنص في الكتاب نفسه ـ مناقضاً بذلك نفسه ـ على أن جر «رب» للضمير ليس قليلا ولا شاذا[154] ، بل جائز ـ على حد قول السيوطي (911 هـ) ـ بكثرة فصيحا[155] .

وإذا كانوا قد اختلفوا بشأن الضمير المجرور بها ما إذا كان معرفة أو نكرة فإنهم قد أطبقوا أو كادوا على أن مجرورها إذا كان اسماً ظاهراً وجب كونه نكرة ، وغالى بعضهم فأوجب وصفه . قال ابن السراج[156] : «واعلم أنه لابد للنكرة التي تعمل فيها «رب» من صفة» وقد علل ذلك بقوله[157] : «فإن قال قائل : لم لزم الصفة؟ قيل : لأنه أبلغ في باب التقليل» . أما صاحب رصف المباني فيرى أن الوصف ضروري ليكون عوضاً من الفعل المحذوف[158] . وفي مقابل هؤلاء ذهب الفريق الآخر إلى أنه لا يلزم وصف مجرور «رب» وهو ظاهر مذهب سيبويه[159] . وقد رد ابن مالك كل حجج القائلين بلزوم الوصف ، ثم

أردف يقول[160] : «والذي يدل على أن وصف مجرورها لا يلزم ، عند سيبويه تسويته إياها بـ «كم» ووصف مجرور «كم» الخبرية لا يلزم ، فكذلك ما سوي بها» . ثم اتخذ من تمثيل سيبويه في باب الجر : «وإذا قلت : رب جل يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجل برب[161]» ـ دليلاً آخر على عدم اللزوم[162] . لأن الفعل «يقول» بحسب كلام سيبويه عامل في الرجل وليس تابعاً له .

والحقيقة إن تسوية سيبويه لرب بـ«كم» الخبرية ، وتمثيله بالجملة التي ذكرناها سابقاً إنما هي أشياء يستأنس بها ، وليست دلائل قاطعة على عدم لزوم وصف مجرور «رب» ؛ ذلك أن اللغة لا تؤخذ قياساً[163] ، وإنما تؤخذ بالسماع عن العرب ، وإذا ما احتكمنا إلى اللغة وجدناها قد استخدمت مجرور رب موصوفاً وغير موصوف ، فمما جاء فيه غير موصوف ، قول هند أم معاوية :

يا رُبَّ قائلةٍ غداً يا لهفَ أمِّ معاوية[164]

ومنه قول الآخر :

رُبَّ مستغنٍ ولا مالَ له وعظيمِ الفقر وهو ذو نَشَبِ[165]

وجاء في الأمثال : رب نعل شرٌّ من الحفاء[166] ، ورب لائم مليمٌ[167] ، ورب طرف أفصحُ من لسان[168] . ورب مكثرٍ مستقلٌ لما في يديه[169] ، ورب جوعٍ مريءٌ[170] .

وبناء على حكمهم بأن مجرور «رب» الظاهر يجب أن يكون نكرةً راحوا يتأولون كل ما يدل ظاهره على أنه معرفة بأنه نكرة بطريقة أو بأخرى ، ويحكمون على ما ورد منه بالشذوذ تارة ، وبالقلة تارة أخرى . فبالنسبة لبيت أبي دواد الإيادي :

ربَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم وعَناجيجُ بينهن المهارُ [171]

روي بجر الجامل ونعته . وانطلاقا من مراعاة الظاهر ذهب بعضهم إلى تجويز جر «رب» للمعرف بـ «ال» . ولكن جمهور النحاة رفضوا ـ انطلاقاً من

معياريتهم ـ التسليم بذلك ؛ فمنهم من خطأ الرواية بالجر ، وقال : «الرواية الصحيحة : «الجامل» بالرفع[172] ، ومن أحسن الظن منهم بالرواية ، وقبلها خرج المسألة على أساس زيادة «ال» في الجامل[173] . وهذا كله حتى لا تنكسر القاعدة التي وضعها سيبويه التي تنص على أن «رب» لا تجر إلا النكرة ، فكان أن ضحي بالواقع اللغوي من أجل سلامة القاعدة النحوية ! ويحضرنا في هذا المقام قول العلامة مجدالدين الروذراوري[174] : «والناس لفرط جمودهم على ما ألفوه يظنون أن ما قاله سيبويه هو الحق الساطع ، وأن قوله المنتهى في معرفة كلام العرب . ولا خفاء في أنه الجواد السابق في هذا المضمار ، فأما أن يعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب ، وأنه لا حق إلا ما قاله فليس الأمر كذلك ، فما من أحد إلا ويقبل قوله ويرد منه» .

وانطلاقا من معياريتهم فقد أبدى النحاة امتعاضهم الشديد من بعض الاستعمالات التي لا تتفق وما سبق أن قرروه ، وحكموا عليها من ثم بالشذوذ ، مثل : رب أبيه ، ورب أخيه ، حكى الأصمعي أنه قال لامرأة : «ألفلان أب وأخ؟ فقالت : رب أبيه ، رب أخيه»[175] . ومن هذا الباب : «رب واحد أمه» في قول حاتم الطائي :

أماويَّ إني رُبَّ واحدِ أُمِّه وجدتُ فلا قتلٌ عليَّ ولا أسرُ[176]

فهذا وسابقه أولت فيه المعرفة بالنكرة ، والتقدير : رب أب له ، ورب أخ له ، ورب واحد لأمه ! ومن هذا المنطلق أيضاً حكموا على «من» في قول سويد بن أبي كاهل اليشكري :

رُبَّ من أنضجتُ غيظاً قلبَهُ قد تمنى لي موتاً لم يُطَع[177]

وفي قول الآخر :

ألا رُبَّ من تغشه لك ناصحٌ ومؤتمنٍ بالغيب غيرُ أمينِ[178]

كما حكموا على «ما» في قول الآخر :

رُبَّما تكرهُ النفوسُ من الأمـ ـر له فرجةٌ كحلِّ العقال[179]

بأنهـا نكرة هي الأخـرى . وهي في رأينا مـعـارف ، عـبـارة عن أسـمـاء موصـولة ، والمعنى : رب الذي أنضجت غيظاً قلبه ، ورب الذي تغشه ، ورب الذي تكرهه النفوس ، وهذا هو التقدير الذي يستقيم معه المعنى ويقتضيه .

هذا وقد استدل سيبويه على كون «غابطنا» في قول جرير :

يا رُبَّ غابطنا لو كان يعرفكم لاقى مباعدةً منكم وحرمانا[180]

نكرة بدخول رب عليها . والصحيح أن «غابطنا» نكرة قبل دخول «رب» وبعد دخولها ؛ نظراً لأنها إضافة غير حقيقية ، هي من إضافة الوصف إلى معموله ، والأصل : غابط إياناً .

وبالمثل فإن الضمير في نحو «ربه رجلا» معرفة أيضاً وليس نكرة كما زعم بعضهم ، ولا مشبه للنكرة كما يرى الآخرون ، والدليل على ذلك أنهم قد نصوا على أن الضمير في «ربه» كالضمير في باب «نعم وبئس» قال ابن السراج[181] : «والمضمر هنا كالمضمر في «نعم» إذا قلت : نعم رجلا زيد» . ولم ينص أحد منهم على أن الضمير في «نعم وبئس» نكرة ، أو مشبه للنكرة ، بل هو معرفة تامة ؛ لأنه واقع موقع المعرف بأل ، قال السيوطي[182] : «فالضمير في «نعم» واقع موقع ظاهر معرف بـ «ال» أو مضاف إلى ما هي فيه» . وما دام الأمر كذلك فالضمير في «ربه رجلا» واقع هو الآخر موقع المعرف بـ «ال» والتقدير فيه عندنا : رب الرجل رجلا ، ثم أضمر المعرف بـ «ال» كراهة لتكرار ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة ، واستغناء عنه بالتمييز ، فمن المعروف أن الجنس تفيد نكرته مفاد معرفته[183] . وعليه ، فالضمير في «ربه رجلا» لا يعود على النكرة بعده ، وإنما هو في الحقيقة ضمير اسم معرف بـ «ال» الجنسية مدلول عليه بالتمييز ، ومن ثم كان الضمير من وجهة نظرنا معرفة من كل وجه .

ونحن وإن لم نجدهم قد استعملوا في كلامهم ، مثل : «رب الرجل رجلاً» الذي هو من جملة الأصول المرفوضة عندهم . فإننا نستدل على هذا الأصل بما جاء في باب نعم وبئس ؛ في بعض الاستعمالات ، حيث اجتمع فيها

الفاعل الظاهر ، والتمييز ، وذلك كما في قول جرير :

والتغلبيون بئس الفحلُ فحلُهم فحلاً وأُمُّهم زلاَّءُ مِنطيق[184]

وقال الآخر :

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت ردَّ التحية نُطقاً أو بإيماض[185]

وقد رفض سيبويه وجمهورالنحاة التسليم بكون الفضلة في هذه الأمثلة تمييزاً ، وخرجوها على أساس أنها حال مؤكدة ؛ لأنه لا يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في هذا الباب عندهم ، لا لشيء إلا لناحية منطقية صرف ؛ وهي أن التمييز في هذه الحالة سيفقد مسوغات وجوده ؛ إذ لا معنى لتوضيح ما هو واضح . قال ابن مالك[186] : «وحامل سيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسوقا لرفع الإبهام . والإبهام إذا ظهر الفاعل زال ، فلا حاجة إلى التمييز» . وقد رد ابن مالك هذه الحجة فقال[187] : «ولا يمنع ؛ لأن تخصيصه بالمنع تحكم بلا دليل ، هذا لو لم تستعمله العرب ؛ فكيف وقد استعملته العرب؟» وقال ابن هشام[188] : «والشواهد على جواز المسألة كثيرة ، فلا حاجة إلى التأويل» .

ونعود فنقول إن التركيب : «ربه رجلا» يرد عندنا في المستوى العميق إلى «رب الرجل رجلاً» . ثم التزم إضمار المعرف بـ «ال» الجنسية لغرضين : الأول لفظي ، والآخر معنوي . أما الغرض اللفظي فهو الإيجاز والاختصار ـ والضمائر كلها إنما يؤتى بها لضرب من الإيجاز ـ وتحقيق الخفة اللفظية بالتخلص من كراهة تكرار ما هو بمنزلة كلمة واحدة ، مع كون الفضلة دالة على المحذوف . ونستأنس في هذا المقام بما ذهب إليه الزمخشري من أن الضمير «هي» في قوله تعالى[189] : «إن هي إلا حياتنا الدنيا» ، قد حل محل «حياتنا» ، وأن الأصل هو : إن الحياة إلا حياتنا الدنيا»[190] قال صاحب الكليات[191] : «وقيل في قوله تعالي : إن هي إلا حياتنا الدنيا» وضع المضمر موضع المظهر حذراً من التكرار» .

وأما الغرض المعنوي فهو تحقيق الفخامة والقوة في المعنى ؛ ففي الإضمار إبهام وإجمال ، وفي النكرة بعده بيان وتفصيل ، والبيان بعد الإبهام ، والتفصيل

بعد الإجمال لهما وقع وتأثير في النفس أكبر بكثير مما لو جيء بالشيء واضحاً ومفصلاً من أول الأمر . «ومن ها هنا قالوا إن الشيء إذا أُضْمر ، ثم فُسِّر ، كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار[192]» . وقد لمح النحاة هذا المغزى من الإضمار ، فقال الزجاج[193] : «ربه رجلاً» معناه : أقْلل في الرجال . وهو أمدح من رب رجل» . وقال أبو حيان[194] : «وربه رجلا أفَخم وأمدح من رب رجل» .

هذا ، وقد ذهب وليم رايت W.Wright إلى أن أصل التركيب : «ربه رجلا» ، رب رجل ، ثم ألحقت اللاصقة الضميرية «هُ» بـ «رب» ونصبت النكرة بعده .[195] وما ذهب إليه وليم رايت هو عين ما ذهب إليه أبو الهيثم الرازي (276 هـ) قبله بقرون . فقد نقل عنه قوله[196] : «العرب تزيد في «رب» هاء ، وتجعل الهاء اسماً مجهولاً لا يعرف ، ويبطل معها عمل «رب» فلا يخفض بها ما بعد الهاء» . وقد نص أبو حيان على أن تمييز هذا الضمير يجب نصبه ولا يجوز جره[197] ، معززاً بذلك ما ذهب إليه أبو الهيثم قديماً ، ووليم رايت حديثاً . ولكن قد ثبت مجيئه مجرورا في كلامهم ، الأمر الذي جعل أبا حيان يتراجع عن حكمه السابق ، ويسلم بجواز جره في الضرورة ، قال في الارتشاف[198] : «وجاء جره في الشعر في قوله :

... ... **وربَّهُ عَطِبٍ أنقذتَ من عَطَبِه**

ولكنهم حكموا على الجر بالشذوذ ، وخرجوه على تقدير حرف الجر «من» . ولا يبعد عندي أن يكون بدلاً من الضمير .

الهوامش والمراجع

(1) الجواري ، أحمد عبدالستار : **نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي** ، بغداد : مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1984م ، ص61 .

(2) ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل : **الأصول في النحو** ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط21 ، 1985م ، ج1 ، ص418 .

(3) أبو جعفر النحاس ، أحمد بن محمد بن إسماعيل : **إعراب القرآن** ، تحقيق : زهير غازي زاهد

بيروت : عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط2 ، 1985 ، ج2 ، ص 376 .

(4) الأنباري ، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد : **أسرار العربية** ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي ، 1957م ص262 . وانظر أيضاً للمؤلف نفسه : **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط3 ، 1955 ج2 ص448 .

(5) **الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة** ، (121) ، جـ2 ، ص448 .

(6) الزبيدي ، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي : **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** ، تحقيق : طارق الجنابي ، **عالم الكتب** ، بيروت : مكتبة النهضة العربية ، ط1 ، 1978 ، ص144 .

(7) الفراء ، أبوزكريا يحيى بن زياد : معاني القرآن ، تحقيق : محمد علي النجار ويوسف نجاتي ، **عالم الكتب** ، ط2 ، بيروت 1980 ، جـ2 ، ص236 .

(8) ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبدالله : **شرح التسهيل** ، تحقيق : عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، القاهرة : هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 ، 1990م جـ3 ، ص175 .

وانظر : أبو حيان ، أثير الدين محمد بن يوسف : **البحر المحيط** ، الرياض : مكتبة ومطابع النصر الحديثة ، بدون تاريخ نشر جـ5 ، ص442 .

(9) شرح التسهيل ، جـ3 ، ص175 .

وانظر : الرضي الإستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن : «شرح الرضي على الكافية» تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر . **منشورات جامعة قاريونس** ، بنغازي 1978م ، جـ4 ، ص288 .

(10) السهيلي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله : **أمالي السهيلي** ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ط1 ، 1970م ، ص72 .

وانظر : ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي : **شرح المفصل** ، القاهرة : عالم الكتب ـ بيروت : مكتبة المتنبي ، بدون تاريخ نشر ، جـ8 ، ص27 .

وانظر : أبو حيان ، أثير الدين محمد بن يوسف ، **تذكرة النجاة** ، تحقيق : عفيف عبدالرحمن ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1985م ، ص5 .

وأنظر : أبو حيان ، أثير الدين محمد بن يوسف : **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، تحقيق : رجب عثمان محمد ومراجعة رمضان عبدالتواب ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط1 ، 1998م ، جـ4 ، ص 1737 .

(11) الأصول في النحو ، جـ1 ، ص418 .

(12) أمالي السهيلي ، ص72 .

(13) شرح الرضي على الكافية ، جـ4 ، ص390 . والفرق بينه وبين جمهور الكوفيين أنه يعد «رب» مبتدأ لا خبر له . والجملة بعد مجرورها صفة له .

(14) سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : **الكتاب** ، تحقيق : عبدالسلام هارون (طبعات مختلفة) ، الجزء الأول ، القاهرة : دار القلم ، 1966م ، الجزء الثاني ، القاهرة : دار الكتاب

العربي للطباعة والنشر ، 1968م والجزءان الثالث والرابع ،القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتابة ، 1973 - 1975 ، جـ1 ، ص419 .

(15) الكتاب ، جـ1 ، ص420 - 421 .

(16) شرح المفصل ، جـ8 ، ص27 .

(17) شرح التسهيل ، جـ3 ، ص175 . وانظر : شرح المفصل جـ8 ، ص27 .

(18) شرح التسهيل ، جـ3 ، ص175 . وانظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة 121)جـ2 ، ص448 .

(19) السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال : **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع»** ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، الكويت : دار البحوث العلمية ، 1975م ، جـ4 ، ص174 .

(20) شرح المفصل ، جـ8 ، ص27 .

(21) الأصول في النحو ، جـ1 ، ص416 . وانظر : ابن جني ، أبو الفتح عثمان : **اللمع في العربية** ، تحقيق : حسين محمد محمد شرف ، القاهرة : **عالم الكتب** ، ط1 ، 1979 ، ص157 . وانظر ابن أبي الربيع ، أبو الحسين عبيد الله بن أبي جعفر : **الملخص في ضبط قوانين العربية** ، تحقيق : علي بن سلطان الحكمي ، ص1 ، بدون دار نشر ، 1985م ، جـ1 ، ص516 .

(22) ابن جني ، أبو الفتح عثمان : **الخصائص** ، تحقيق : محمد علي النجار ، بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر ، ط2 ، بدون تاريخ نشر ، جـ2 ، ص311 ,389 .

(23) انظر : ص (٣ ـ ٤) من البحث .

(24) الأصول في النحو ، جـ1 ، ص418 .

(25) ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن : **شرح جمل الزجاجي** ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، بغداد : 1982م ، جـ1 ، ص477 .

وانظر : شرح التسهيل جـ3 ، ص175 . وانظر : شرح الرضي على الكافية جـ4 ، ص292 . وانظر ابن هشام ، أبومحمد عبدالله بن يوسف : **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، بيروت : دار الفكر ، ط2 ، 1969 ، جـ1 ، ص143 . وانظر : همع الهوامع ، جـ4 ، ص173 .

(26) الشايب ، فوزي حسن : **محاضرات في اللسانيات** ، عمان : **منشورات وزارة الثقافة** ، ط1 ، 1999م ، ص360 . وانظر أيضاً : بيير جيرو **«علم الدلالة»** ترجمة : منذر عياشي ، دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط1 ، 1988م ، ص157 - 158 .

(27) الأصول في النحو ، جـ1 ، ص418 .

(28) شرح الرضي على الكافية ، جـ2 ، ص321 .

وانظر : البغدادي ، عبدالقادر بن عمر : **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** . تحقيق : عبدالسلام هارون ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط2 ، 1979 ، جـ5 ، ص39 .

(29) خزانة الأدب ، جـ5 ، ص39 .

(30) خزانة الأدب ، جـ5 ، ص39 .

(31) ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله : **المساعد على تسهيل الفوائد** ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دمشق : دار الفكر ، 1980م ، جـ2 ، ص288 .

(32) همع الهوامع ، جـ4 ، ص177 .

(33) الخصائص ، جـ3 ، ص177 .

(34) مغني اللبيب ، جـ1 ، ص148 .

وانظر : المرادي ، حسن بن قاسم : **الجنى الداني في حروف المعاني** ، تحقيق : طه محسن ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1976 ، ص431 .

(35) معاني القرآن ، جـ2 ، ص29 .

وانظر ابن منظور ، محمد بن مكرم : **لسان العرب** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1973م ، جـ15 ، ص368 (قدم) .

(36) الأصول في النحو ، جـ2 ، ص418 .

(37) مغنى اللبيب ، جـ1 ، ص337 .

(38) خزانة الأدب ، جـ4 ، ص134 .

(39) كريستل ، دايفد : **التعريف بعلم اللغة** ، ترجمة : حلمي خليل ، الإسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1 ، 1979 ، ص72 .

(40) ابن عصفور ، علي بن مؤمن : **شرح جمل الزجاجي** ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، بغداد ، 1982م ، جـ1 ، ص477 . وانظر : همع الهوامع جـ4 ، ص174 .

(41) شرح جمل الزجاجي جـ1 ، ص477 وانظر : شرح التسهيل جـ3 ص175 وانظر أيضاً : شرح الرضي على الكافية جـ4 ص292 .

(42) خزانة الأدب جـ1 ص46 .

(43) الخصائص جـ2 ص12 .

(44) شرح الرضي على الكافية ، جـ1 ، ص453 .

(45) السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال : **الأشباه والنظائر في النحو** ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1985م جـ1 ص169 .

(46) ارتشاف الضرب ، جـ4 ، ص1742 ، وانظر مغني اللبيب ، جـ1 ، ص145 ، وانظر همع الهوامع ، جـ4 ، ص181 .

(47) شرح جمل الزجاجي ، جـ1 ، ص508 . وانظر همع الهوامع ، جـ4 ، ص181 وقارن بين النصين في المرجعين .

(48) الأشباه والنظائر ، جـ3 ، ص99 .

(49) الأشباه والنشائر ، ج3 ، ص100 .

(50) شرح الرضي على الكافية : ج4 ، ص290 .

(51) مغني اللبيب ، ج1 ، ص145 .

(52) شرح جمل الزجاجي ، ج1 ، ص508 .

(53) تذكـرة النحـاة ص7 . وانظر : ارتشـاف الضـرب ج4 ، ص1742 . وانظر مـغني اللبـيب ، ج1 ، ص145 ، وانظر : همع الهوامع ، ج4 ، ص181 .

(54) الأصول في النحو ، ج1 ، ص416 .

(55) الجرجـاني ، عبـد القاهر : **المقتصد في شرح الإيضاح** ، تحقيق : كاظم بحر المرجـان ، بغداد : دار الرشيد للنشر ، 1982م ، ج2 ، ص828 .

(56) الأصول في النحو ، ج1 ، ص 418 .

(57) ارتشاف الضرب ، ج4 ، ص1737 .

(58) همع الهوامع ج4 ، ص174 . وانظر : ارتشاف الضرب 1738/4 .

(59) البحر المحيط ، ج5 ، ص442 .

(60) الزجـاج ، أبو إسـحاق إبراهيم بن السـرى : **معـاني القرآن وإعرابه** ، تحقيق : عـبدالجـليل عـبده شلبي ، بيروت : عالم الكتب ، ط1 ، 1988م ، ج3 ، ص173 .

(61) شرح جمل الزجاجي ، ج1 ، ص500 .

(62) الكتاب ، ج2 ، ص156 .

(63) الكتاب ، ج2 ، ص161 .

(64) الكتاب ، ج2 ، ص161 .

(65) الكتاب ، ج2 ، ص274 .

(66) الكتاب ، ج2 ، ص171 .

(67) المقتصد ، ج2 ، ص828 - 829 .

(68) شرح التسهيل ، ج3 ، ص176 .

(69) شرح التسهيل ، ج3 ، ص177 .

(70) المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عـبدالأكبر : **المقتضب** ، تحقيق :عبدالخالق عضيمة ، بيروت : عالم الكتب ، بدون تاريخ نشر ، ج4 ، ص139 .

(71) المقتضب ، ج4 ، ص289 .

(72) ارتشاف الضرب ج4 ، ص1738 . وانظر همع الهوامع ، ج4 ، ص174 .

(73) شرح التسهيل ، ج3 ، ص176 .

(74) همع الهوامع ، ج4 ، ص174 - 175 .

(75) أبو البقاء الكفوي ، أيوب بن موسى : **الكليات** ، نشر بعناية عدنان درويش ومحمد المصري ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1992م ، ص482 .

(76) ارتشاف الضرب ، ج4 ، ص1438 . ولكنه ذهب إلى أنها للتقليل في كل من : تذكرة النحاة ، ص5 ، والبحرالمحيط ، ج5 ، ص442 .

(77) معاني القرآن ، ج2 ، ص15 . انظر شرح التسهيل ، ج3 ، ص178 .

(78) الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم : **الأضداد** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت : دائرة المطبوعات والنشر ، الكويت ، 1960م .

وانظر : الأصمعي ، عبد الملك بن قريب ، **الأضداد** ، (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) . نشر بعناية أوغست هنفر 2 ، بيروت ، 1912م .

وانظر : السجستاني ، أبو حاتم سهل بن محمد : **الأضداد** ، تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1991م . وانظر الصاغاني ، أبو الفضائل الحسن بن محمد : **الأضداد** ، تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1989 .

(79) الأضداد (الأنباري) ، ص10 .

(80) الأضداد (الأنباري) ، ص279 .

(81) الأضداد (الأنباري) ، ص211 .

(82) الأضداد (الأنباري) ، ص119 .

(83) الأضداد (الأنباري) ، ص252 .

(84) الأضداد (الأنباري) ، ص118 .

(85) شرح الرضي على الكافية ، جـ4 ص291 .

(86) تذكرة النحاة ص7 ، وارتشاف الضرب ، جـ4 ص1734 . والمساعد ، جـ2 ص287 .

(87) شرح الرضي على الكافية جـ4 ، ص291 .

(88) المقتصد ، جـ2 ص834 ، وانظر : شرح المفصل جـ8 ص39 . وانظر أيضاً : تذكرة النحاة ، ص7 .

(89) البحر المحيط ، جـ5 ، ص444 .

(90) ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان : **الإيضاح في شرح المفصل** ، تحقيق : موسى بناي العليلي ، بغداد ، 1982م جـ2 ص152 .

(92) شرح الرضي على الكافية ، جـ4 ، ص287 .

(93) الأصول في النحو ، جـ1 ، ص417 .

(94) العبارة في الأصول تعاني غير قليل من التصحيف والتحريف وصواب العبارة من : ابن برهان ، أبو القاسم عبدالواحد بن علي «**شرح اللمع**» تحقيق : فائز فارس ، ط1 ، الكويت 1984 ، جـ1 ص172 . ومن شرح المفصل ، جـ8 ، ص27 ، ومن شرح الرضي على الكافية ، جـ4 ، ص287 .

(95) ارتشاف الضرب ، جـ4 ، ص1842 ، وتذكرة النحاة ، ص7 ، والأمالي الشجرية ، جـ2 ، ص300 .

(96) الأصول في النحو ، جـ1 ، ص420 .

(97) ارتشاف الضرب ، جـ4 ، ص1743 .

(98) سورة الحجر ، آية 2 .

(99) الأنباري ، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد : البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق : طه عبدالحميد ، ومراجعة : مصطفى السقا ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980م ، جـ2 ص63 .

(100) شرح الرضي على الكافية ، جـ4 ، ص295 .

(101) ارتشاف الضرب ، جـ4 ، ص1749 .

(102) أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار : **الحجة للقراء السبعة** ، تحقيق : بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني ، مراجعة وتدقيق : عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، ط1 ، دمشق ـ بيروت : دار المأمون للتراث ، 1984م ، جـ5 ص39 .

(103) البحر المحيط ، جـ5 ، ص444 .

(104) معاني القرآن ، جـ2 ، ص82 . وانظر : البحر المحيط ، جـ4 ، ص444 .

(105) الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر : **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر ، 1977م ، جـ2 ، ص386 .

(106) الحجة للقراء السبعة ، جـ5 ، ص39 .

(107) شرح التسهيل ، جـ3 ، ص179 .

(108) المالقي ، أحمد بن عبدالنور : **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دمشق : دار القلم ط2 ، 1985م ، ص271 .

(109) سورة الزمر ، آية 3 .

(110) شرح التسهيل ، جـ3 ، ص179 .

(111) شرح التسهيل ، جـ3 ، ص179 .

(112) الكتاب ، جـ1 ، ص420 .

(113) شرح التسهيل ، جـ3 ، ص183 .

(114) شرح التسهيل ، جـ3 ، ص180 .

(115) شرح التسهيل ، جـ3 ، ص180 .

(116) شرح التسهيل ، جـ3 ، ص179 .

(117) ارتشاف الضرب ، جـ4 ، ص1743 ، وانظر : همع الهوامع ، جـ4 ، ص183 .

(118) الأصول في النحو جـ1 ص417 .

(119) تذكرة النحاة ص7 ، وانظر : همع الهوامع ، جـ4 ، ص183 .

(120) تذكرة النحاة ، ص7 .

(121) تذكرة النحاة ، ص7 .

(122) الملخص في ضبط قوانين العربية ، جـ1 ، ص517 .

(123) شرح المفصل ، جـ8 ، ص28 .

(124) همع الهوامع ، جـ4 ص183 ، وانظر ارتشاف الضرب ، جـ4 ، ص1743 .

(125) شرح التسهيل ، جـ3 ، ص182 .

(126) الكتاب ، جـ1 ، ص427 .

(127) الكتاب ، جـ2 ، ص274 .

(128) اللمع في العربية ، ص186 .

(129) شرح المفصل ، جـ5 ، ص88 . وانظر : ابن هشام ، أبومحمد عبدالله بن يوسف : **شذور الذهب** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط10 ، 1965 ، ص131 .

(130) شرح التسهيل ، جـ3 ص184 ، وانظر : ارتشاف الضرب ، جـ4 ، ص1747 .
وانظر : ابن هشام ، أبومحمد عبدالله بن يوسف ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن ملك** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ط5 ، 1966م ، جـ2 ص126 . وانظر : المساعد جـ2 ، ص29 - 290 . وانظر : الآلوسي محمود شكري : **الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر** ، بغداد : مكتبة دار البيان ، بيروت : دار صعب ، بدون تاريخ نشر ، ص200 .

(131) شرح التسهيل جـ3 ص184 ، وانظر ارتشاف الضرب جـ4 ص1747 .

(132) شرح التسهيل ، جـ3 ، ص162 . وانظر : ارتشاف الضرب ، جـ4 ، ص ،1747 وهمع الهوامع ، جـ4 ، ص1870 . وانظر : لسان العرب (رأب) ، جـ1 ، ص394 ، والبيت في اللسان على النحو الآتي :

كائنْ رأبتُ وَهايا صَدْعِ أعظُمه ورُبَّهُ عطباً أنْقَذْتُ مِ العَطَبِ

(133) شرح المفصل ، جـ8 ، ص 26 ,28 .

(134) شرح الرضي على الكافية ، جـ2 ، ص406 .

(135) شرح جمل الزجاجي ، جـ1 ، ص504 .

(136) رصف المباني ، ص268 .

(137) تذكرة النحاة ، ص6 .

(138) شذور الذهب ، ص131 .

(139) الكليات ، ص571 .

(140) محيي الدين الدرويش : **إعراب القرآن الكريم وبيانه** ، حمص : دار الإرشاد ، ط3 ، 1922م ، جـ5 ، ص218 .

(141) الأمالي الشجرية ، جـ2 ، ص301 .

(142) شرح المفصل ، جـ8 ، ص301 .

(143) السهيلي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله : **نتائج الفكر في النحو** ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1978م ص215 .

(144) شرح الرضي على الكافية ، جـ2 ، ص406 .

(145) لسان العرب ، ج1 ، ص394 ، (ربب) . وانظر : الخصائص ، ج2 ، ص20 .

(146) شرح الرضي على الكافية ، ج2 ، ص406 .

(147) المقتصد في شرح الإيضاح ، ج2 ، ص832 .

(148) الكتاب ، ج2 ، ص274 .

(149) المساعد ، ج2 ، ص291 ، وانظر : همع الهوامع ، ج4 ، ص189 .

(150) شرح المفصل ، ج8 ، ص2 ، وانظر : شرح التسهيل ج3 ، ص184 .

(151) شرح جمل الزجاجي ، ج1 ، ص475 ، وانظر : الضرائر ، ص199 .

(152) ارتشاف الضرب ، ج3 ، ص1065 .

(153) ابن هشام ، أبو محمد عبدالله بن يوسف : **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط11 ، 1963 ، ص252 .

(154) ارتشاف الضرب ، ج4 ، ص1747 . وانظر : تذكرة النحاة ، ص6 .

(155) همع الهوامع ، ج4 ، ص181 .

(156) الأصول في النحو ، ج1 ، ص418 . وقد قال بذلك إضافة إلى ابن السراج كثير من القدماء والمتأخرين . وقد عزي إلى البصريين . انظر : ارتشاف الضرب ، ج4 ، ص1741 .

(157) الأصول في النحو ، ج1 ، ص417 .

(158) رصف المباني ، ص270 .

(159) شرح التسهيل ، ج3 ، ص182 . وانظر : ارتشاف الضرب ، ج4 ، ص1741 ، وانظر : همع الهوامع ، ج4 ، ص178 .

(160) شرح التسهيل ، ج3 ، ص182 .

(161) الكتاب ، ج1 ، ص421 .

(162) شرح التسهيل ، ج3 ، ص183 .

(163) ابن فارس ، أحمد : **الصاحبي** ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، القاهرة : عيسى البابي الحلبي وشركاه ، 1978م ، ص57 .

(164) شرح التسهيل ، ج3 ، ص182 .

(166) الميدان ، أبو الفضل أحمد بن محمد : **مجمع الأمثال** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، بيروت : دار الفكر ، ط3 ، 1972م ، ج1 ، ص297 .

(167) مجمع الأمثال ، ج1 ، ص299 .

(168) مجمع الأمثال ، ج1 ، ص306 .

(169) مجمع الأمثال ، ج1 ، ص298 .

(170) مجمع الأمثال ، ج1 ، ص305 .

(171) شرح جمل الزجاجي ، جـ1 ، ص505 وانظر : ارتشاف الضرب ، جـ4 ، ص1739 ، وانظر : الجني الداني ، ص424 ، وانظر : المساعد ، جـ2 ، ص288 ، وانظر : رصف المباني ، ص270 . وانظر : همع الهوامع جـ1 ص505 .

(172) شرح جمل الزجاجي ، جـ1 ، ص505 .

(173) المساعد ، جـ2 ، ص288 . وانظر : الجني الداني ، ص424 . وانظر : همع الهوامع ، جـ4 ، ص177 .

(174) الأشباه والنظائر ، جـ5 ، ص253 .

(175) المساعد ، جـ2 ، ص289 ، وانظر : همع الهوامع ، جـ4 ، ص179 .

(176) المساعد ، جـ2 ، ص288 . وانظر : ارتشاف الضرب ، ج4 ، ص1739 .

(177) شرح التسهيل ، جـ3 ، ص176 . وانظر : مغني اللبيب ، جـ1 ، ص316 .

(178) الكتاب ، جـ2 ، ص109 ، وانظر : شرح التسهيل ، جـ3 ، ص180 . وانظر : همع الهوامع ، جـ1 ، ص316 .

179) الكتـاب ، جـ2 ، ص109 ، وانظر : شـذور الذهب ، ج132 . وانظر : همع الهـوامع ، جـ1 ، ص316 .

(180) الكتاب ، جـ1 ، ص427 .

(181) الأصول في للنحو ، جـ1 ، ص419 .

(182) همع الهوامع ، جـ4 ، ص181 .

(183) ابن جني ، أبو الفتح عثمان : **الخاطريات** ، تحقيق : علي ذو الفقار شاكر . بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1988م ص95 .

(184) شرح قطر الندى ، ص242 وانظر ، همع الهوامع ، جـ5 ، ص35 .

(185) همع الهوامع ، جـ4 ، ص35 . وانظر : الأشموني ، علي بن محمد : **شرح الأشموني لألفية ابن مالك** ، بهامش حاشية الصبان ، محمد بن علي ، ترتيب وضبط وتصحيح : مصطفى حسين أحمد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط1 ، 1947م ، ج2 ، ص210 .

(186) شرح التسهيل ، ج3 ، ص15 .

(187) شرح التسهيل ، ج3 ، ص15 .

(188) شرح قطر الندى ، ص243 .

(189) سورة المؤمنون ، آية 37 .

(190) الكشاف ، ج3 ، ص32 .

(191) الكليات ، ص569 .

(192) الجرجاني ، عبدالقاهر : **دلائل الإعجاز** ، قراءة وتعليق : محمود محمد شاكر : القاهرة : مكتبة الخانجي ، بدون سنة نشر ، ص132 .

(193) المساعد ، ج2 ، ص290 . ارتشاف الضرب ، ج4 ، ص1747 .

(194) ارتشاف الضرب ، ج4 ، ص1747 .

(195) Wright. W. A grammar of the Arabic Language 3rd edition. Cambridge. 1981. Vol. 2. P.214.

(196) لسان العرب ، ج1 ، ص394 ، (ربب) .

(197) تذكرة النحاة ، ص6 .

(198) ارتشاف الضرب ، ج4 ، ص1747 . وانظر همع الهوامع ، ج4 ، ص179 .

* * *